الفصل الرابع

القانون والإسلام

* وضع الشريعة المحيّر

جاك نيرنك:

هل يمكن للمسلم أن يخضع لقانون آخر غير القانون الذي ورد في القرآن؟ الجدل القائم بين الحضارتين سببه اختلاف التصور للقانون: في البلاد الإسلامية القانون مصدره القرآن ويؤخذ بالحسبان جملة من القواعد والقوانين التي تحدد طريقة عبادة الله وطريقة التعامل بين الناس، وتعد هذه القواعد والقوانين غير قابلة للتقادم.

الرأي العام الغربي بدأ يستوعب وجود الشريعة المنبثق من القرآن الكريم، من بين المخاوف التي تراود الغربيين بالنسبة للقانون الإسلامي هناك خوفان اثنان أساسيان.

الخوف الأول حول مصدره الشريعة، فهي مجموعة قوانين إلهية تختلف عن القوانين الخاصة بحقوق الإنسان التي هي أساس التشريع في كل بلاد العالم، وأساس القانون المدني، أيضاً الشريعة غير منفصلة عن الأخلاق الدينية، ليس هناك فصل مثل ما هو حاصل بين الكنيسة

obeikan.com

والدولة الذي أصبح مطبقاً في كل أنحاء العالم تقريباً، بالرغم مما يتضمنه هذا الفصل من إلتواءات.

إن القانون الإلهي لا يمكن فرضه إلا على أنصار الدين، بينما القانون المعاصر العلماني يمكن أن يشكل قاعدة مقبولة من الجميع في مجتمع تعددي، هذا هو أساس الخلاف بين الحضارتين.

في المجتمعات التقليدية لا مكان إلّا لدين واحد، مبني على التضامن الوطني والقبلي، بينما في المجتمع الغربي القاعدة هي تعددية الأديان بما في ذلك الإلحاد.

الخوف الثاني مصدره قدم الشريعة الإسلامية، نحن نتفهم أن الشريعة تم إعدادها في القرن السابع، ونعرف أيضاً أنها كانت متقدمة عن عصرها، في نظر التاريخ فقد سبقت زمانها، بضمان مجموعة من حقوق الإنسان التي تم تجاهلها في ذلك القرن، لكن من الواضح أن الشريعة لا تتغير؛ لأنها من مصدر إلهي، عكس القانون العلماني الغربي الذي يتغير وفقاً لتطور المجتمعات، أما القانون المستمد من القرآن فهو محكوم عليه بعدم التطور إطلاقاً.

هناك سؤال كبير أريدك أن تتكرم بالإجابة عليه: ما هي مصادر القانون؟ هناك في القرآن أحكام يمكن عدها تشريعية، فهي غير كثيرة، تتراوح بين المائتين والثلاثمائة، هناك عدد آخر مستمد من السنة، كيف يمكننا محاولة تعريف القانون في الإسلام؟

طارق رمضان:

هذه نقطة حساسة للغاية، أثناء سؤالكم يتضح أن هذا السؤال يدور حول المصطلحات التي يجب توضيحها والاتفاق عليها قبل الشروع في النقاش حول القانون، هناك سوء تفاهم عميق بخصوص التشريع الإسلامي بسبب عدم استيعاب الغرب إلا القليل من القوانين الإسلامية.

الخطأ ليس خطأ المستشرقين أو المثقفين في الغرب وحدهم، فالمسلمون أيضاً أخطؤوا لتقصيرهم في تقديم الشرح الكافي ومحاورة من يخاطبهم من الغربيين، غياب الحوار هذا خطير جداً، لذا أطلب منك تحديد بعض العلامات نستند إليها لإجراء هذا النقاش.

يجب أولاً توضيح أن أول العلوم الإسلامية هي القانون والتشريع، لم يكن في نية الرسول وأصحابه الالتزام بخطب نظرية للتأمل في علم اللاهوت، أثناء مسيرتهم كان همهم الأكبر موجهاً نحو التنظيم التطبيقي للأعمال اليومية للفرد والمجتمع، وكان هذا أول عهد للجيل الأول من العلماء.

أول مصطلح يجب تعريفه هو كلمة (الشريعة) فالكل اليوم يسبح في بحره، والكل يجهل معنى هذه الكلمة، الشريعة معناها اللغوي هو الصّراط، و(الطريق إلى المنبع) ونجد في القرآن مصدراً لهذه الكلمة ومعناها أن لكل دين (طريقه) كما قال تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ سورة المائدة آية 48. (أي طريقة ومنهج).

لقد اختلف المنتقدون في تعريف الكلمة نفسها، وكان الاختلاف نابعاً من اختلاف تخصّصاتهم.

بعض الفقهاء حددوا هذا التعريف على القانون فقط، والبعض الآخر أعطوه مفهوماً أوسع آخذين في الاعتبار أن تصنيف العلوم لم يكن موجوداً في عهد الرسول ﷺ، لذا كان من الواجب المحافظة على بعد التصنيف الموجود آنذاك.

الكثير من الصوفيين عبروا عن الرأي نفسه وأكدوا أن الشريعة تشمل علاقة الإنسان مع الله ومسيرته الفكرية وتنظيم مجتمعه، فالشريعة إذاً هي (الصراط) الذي يعبر عن الضمير، والقلب والعقل، نحن إذاً بعيدون كل البعد على مجموعة القوانين القضائية، التي تتحدثون عنها: فالشريعة هي تصور شامل للحياة والموت، معنىً وسلوكاً.

يجب الذهاب إلى أبعد من ذلك؛ لأنه في نظر الغرب هناك خلط للحياة الخاصة والحياة العامة، يذكرهم لا شك بذكريات سيئة، يذكرهم بالتيوقراطية (حكومة إلهية يشرف عليها رجال الدين) وانحرافاتها وتسلطها، لذا من الضروري أن يتجرد القارئ من مراجعه، وخاصة من التصورات ذات الصبغة الدينية، لكي يتمكن من فهم المنطق الداخلي والفكر الإسلامي.

نحن مشغولون بالقانون، لذا يجب متابعة عملنا التوضيحي: لقد قلنا من قبل إن مصدر الشريعة هو القرآن الذي نزل عن طريق الوحي، وسنة رسوله (وهي مجموعة من التقاليد عن أعمال الرسول ﷺ وما

أمرنا بفعله وما نهانا عنه)، إذاً عددنا الشريعة من مواد القانون فيمكن تعريفها بوصفها مجموعة الأحكام الشرعية الموجودة في القرآن والسنة.

ماذا نلاحظ إذاً؟

نجد القليل من هذه الأحكام في النصوص، أو أنها أحكام عامّة لا تكفي لإعداد دستور، أو إعداد تنظيم كامل للمجتمع، بوضوح، هذه الأحكام تحدد اتجاهاً يجب على المسلم التمسك به مع العلم أنه يعلم أن هذا التمسك مبني على التعقل وإسهام الإنسان وفقاً لهذه التوجيهات العامة.

يجب إضافة كلمة بخصوص الفقه الذي هو في الحقيقة القانون الإسلامي، حرفياً الكلمة تدل على (الفهم العميق) وهذا هو التعريف الأنسب.

إن عمل إعداد القانون يتم بعد قراءة المصادر لكي نتمكن من استخلاص الأحكام التشريعية وتصنيفها.

هناك ميدانان تم تحديدهما، ميدان تعبّدي وآخر اجتماعي (أي المعاملات بصفة عامة)، من المهم فهم الآتي، إذاً كان مصدر الميدانين هو الكتب المقدسة لقد تم إعداد منهج مختلف لكل منهما: ففي ميدان العبادة فالأحكام واضحة؛ والمسلم ملزم بالتقيد بها حرفياً، في الميدان الذي يغطي الصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، يجب الالتزام والعمل بها كما وردت دون نقصان أو زيادة.

obeikan.com

يختلف الوضع بخصوص الشؤون الاجتماعية والمنهج هنا يعتمد على المنطق المعاكس: بوضوح بخصوص الشؤون الاجتماعية فالمجال مفتوح طالما ليس هناك نص صريح يمنعنا من التصرف في هذا أو ذاك الاتجاه، عكس العبادة فالمسموح هنا هو المبدأ الأساسي، سوف نقول (كل شيء مسموح ما عدا ما هو محرم بوضوح).

ما دمنا قد حددنا الشقين، سوف نفهم دور المصدر الثالث للقانون الإسلامي ألا وهو الاجتهاد، وهو فهم قواعد الشريعة وأصولها العامة فهماً دقيقاً واعياً ثم تطبيق هذه القواعد على قضايا جديدة لم يرد ذكرها من قبل. الاجتهاد لا يشمل العبادة لأنها ثابتة ومحددة نهائياً، أما في ما يخص الشؤون الاجتماعية فلا بد من الإفتاء وإيجاد الحلول المناسبة لمشكلاتها باستخدام العقل والذكاء، انطلاقاً من التوجيهات العامة الواردة في المصادر فالعلماء مطالبون بإيجاد الحلول طبقاً للنصوص وتكييفها مع طبيعة الوضع.

القانون الإسلامي ديناميكي، وقابل للتطور، ومبني على الصرامة والعقل في آن واحد بالإضافة إلى اجتهاد الإنسان، فلا علاقة له بالقانون الذي يتصف بالجمود وغير الإنسانية لأنه جاء عن طريق الوحي، بالعكس فالوحي يطالب العقل بلعب دوره، فهو نعمة من الله عز وجل، أكرم به الإنسان لكي يفهم الوحي، ومن ثمّ اتخاذه مرجعاً للإخلاص في اتباع الطريق المستقيم، فالإخلاص مقرون بالعقل، ليس هناك صلة للعقيدة هنا لأن الرسول ﷺ كان يتصور أن الإنسان معرض للخطأ حيث قال في ذلك: (من اجتهد وأصاب فله أجران ومن اجتهد وأخطأ فله أجر)،

فالمرء من حقه أن يخطئ، ولكنه من حقه أيضاً أن يشجع على الاجتهاد والبحث والمبادرة ما دام صادقاً في عمله ومتمسكاً بأمانته.

جاك نيرنك:

خلاصة القول فالشريعة لها الموقع نفسه بالنسبة للقانون كما هو مطبق لدى المسلمين مثلها مثل إعلان حقوق الإنسان بالنسبة إلى القانون المدني أو القانون القضائي في الدول الغربية، فهي قرار ومجموعة من التوجيهات الكبيرة

طارق رمضان:

فهي فعلاً مرجع لتوجيه الفكر والعقل البشري للقراءة المستديمة والتطبيق والتوافق.

جاك نيرنك:

هذه هي المبادئ الأساسية، يجب فصلها عن كل التطبيقات الموفقة لما سوف نناقشه.

* المساواة في الحقوق

جاك نيرنك:

لنأخذ مثلاً المساواة بين المواطنين، فهذا من المبادئ العامة في الغرب، حيث يتساوى كل الناس طالما أن لهم الجواز نفسه. بين مواطني البلد الواحد مبدئياً ليس هناك أي تفرقة.

obeikan.com

ما هو الوضع في بلد ذي أغلبية مسلمة؟ هل هناك مساواة بين المسلمين وغير المسلمين بالأخذ بعين الاعتبار أهل الكتاب والملحدين؟

طارق رمضان:

وفقاً للمبادئ المسنونة، يجب الرجوع إلى المصادر وبصفة خاصة مثال الرسول ﷺ لنتعرف إلى التوجيهات العامة التي تكلمنا عنها من قبل، عندما قدم محمد ﷺ إلى المدينة المنورة وجد نفسه في وضعية خاصة، قبائل مختلفة وتقاليد دينية مختلفة والكل يعيشون مع بعضهم بما في ذلك اليهود والنصارى، قام بتنظيم مجتمعه آخذاً بعين الاعتبار هذه الثوابت، حتى إن دستور المدينة المنورة الذي تم إعداده في القرن السابع عَدَّ اليهود والنصارى مواطنين بكل معنى الكلمة داخل المجتمع الإسلامي، وكان المبدأ في ذلك: لهم الحقوق نفسها والواجبات نفسها مثلهم مثل كل مسلم، ولم يحاول الرسول ﷺ خرق هذا العهد أبداً وأكد ذلك بالحديث الآتي: (من آذى ذمّياً فأنا خصمه، من كنت خصمه خصمته يوم القيامة).

كلمة معاهد تعني (شخصاً أبرم اتفاقاً) هذا هو ما قام به الرسول ﷺ، لقد أبرم اتفاقاً اجتماعياً وسياسياً مع أهل المدينة مبنياً على الاعتراف بالتعددية والاحترام المتبادل، عندما ظهر فيما بعد أن مجتمعات أخرى مثل (الزرادشتيين) قدمت للعيش في المجتمع المسلم طالب الرسول ﷺ أنصاره بتطبيق المبدأ نفسه الذي تم تطبيقه مع أهل الكتاب، وتم ذلك فعلاً.

وبمرور القرون تم اعتماد هذا المبدأ وتطبيقه بعدة طرق، أحياناً كان يطبق باحترام وانفتاح حتى تكونت فئات اجتماعية وسياسية متفتحة ومتساوية، وأحياناً أخرى، ولا يجب إخفاء ذلك كانت هناك مجرد واجهة للتغطية فقط لأن الأقليات غير المسلمة عانت الكثير من التفرقة الخطيرة. فكان وضع الذمّي الذي يعني (المحمي) والمقصود به غير المسلم الذي يعيش في مجتمع مسلم، متقلباً جداً، فتارة يعاملون معاملة المواطن وفقاً للتوجيهات الإسلامية، وتارة أخرى يتم التقليل من شأن هذه التوجيهات ويعاملون معاملة سيئة للغاية، ويعد ذلك عدم الوفاء بالعهد.

بالرغم من ذلك بقيت التعددية موجودة حتى في عهد الدولة العثمانية وازدهرت هذه المجتمعات في ظل الإخاء والاحترام بالرغم من اختلاف ثقافاتها وديانتها، فكثيرون يستشهدون بالأندلس، وينسون المجتمعات الإسلامية الموجودة في غرب إفريقيَّة وشمالها، بالإضافة إلى مصر وتركية وآسية التي شهدت تعددية حقيقية جمعت بين المسلم وغير المسلم والكل عاش بسلم وأمان.

اليهود والنصارى عاشوا قروناً مع المسلمين في وئام تام، ولا زال الكثيرون يعيشون في أرض الإسلام، والكثير منهم يشغلون وظائف مهمة في الدولة، ويسهمون في تسييرها وتسيير اقتصادها بالرغم من وجود بعض التقصير من البعض الذي يجب محاربته والتبليغ عنه.

وفقاً للمفاهيم المختلفة التي تخص العبادة والشؤون الاجتماعية واحترام المبادئ التي ورد ذكرها سابقاً يجب على المسلمين تنظيم

الحياة الاجتماعية والسياسية لتحقيق العدل والمساواة، والواجبات في عصرنا الحديث مع احترام المبادئ الوارد ذكرها، ليس هناك نمط معين أو نمط واحد، لكن هناك مبادئ لا تتغير وهي احترام الفرد بما في ذلك تطبيق شعائره، وعدّه مواطناً كاملاً مساوياً لكل مواطن، وتسديد ضريبة عسكرية في حالة عدم المشاركة في الدفاع عن الوطن، بعض العلماء وبعض المثقفين يقولون إن كلمة معاهد وكلمة ذمّي مساوية لكلمة مواطن اليوم لما يترتب عليهما من واجبات وحقوق.

أما فيما يخص الملحدين في أرض المسلمين فلم تتم دراسة ذلك بصفة جدية، بعض العلماء يرفضون قبولهم، بوضوح، لا مكان لكلمة الإلحاد في الأراضي الإسلامية، علماء آخرون كان موقفهم أكثر ليونة، ويتقبلون بتحفظ وجود الملحدين في الأراضي الإسلامية، يجب القول إن هذه الأسئلة بخصوص الإلحاد حديثة العهد، لمدة كبيرة كان الإلحاد الفلسفي مهمشاً في البلاد ذات الأغلبية المسلمة، وخاصة بمفهومه العام.

أما اليوم فيجب مواجهة هذا التطور والتمسك بالمبدأ العام: في مجتمع ذي أغلبية مسلمة، يجب أن يتضمن الدستور الاعتراف بالمراجع الدينية الخاصة بهؤلاء وهؤلاء، يجب أن تكون هناك حرية في التعبير والأيديولوجية بشرط عدم التعرض للاعتقادات، والقيم الأساسية ومشاعر الآخرين، واحترام النظام الدستوري، هذا نموذج معروف في الغرب.

جاك نيرنك:

ذلك هو المبدأ، لكنه مثله مثل كل المبادئ يتم نقضه في العديد من الأماكن.

عندما يقوم سودانيو الشمال بتقتيل أهل الجنوب من روحانيين ومسيحيين، فهم يخالفون المبادئ، فهم ينتهكون المبادئ بفرح.

هل يمكن إدانة المملكة السعودية على تعاملها مع الجالية المسيحية لأنها لا تسمح لهم بمزاولة شعائرهم حتى في محال خاصة. نحن نعرف الأعذار التي تقول إن المملكة غنية بالمساجد ولا مجال لبناء كنيسة بين هذه المساجد، هل المملكة العربية السعودية التي تحتضن المدينة المقدسة مكة وتقوم برعايتها وحمايتها لا تعدّ معاكسة للمبادئ الإسلامية بهذا التصرف؟ هل لا يعد هذا نقضاً للمبادئ بحجة الدفاع عن العقيدة؟

على سبيل المقارنة لقد تم حديثاً بناء مسجد جميل في روما، كان بإمكانها السماح ببناء كنيسة بالرياض رداً للجميل.

طارق رمضان:

إن سياسة المملكة في هذا المجال تمليها التقاليد المحمدية التي جاءت بعد الوحي إذ يقول الحديث (لا يجتمع دينان في جزيرة العرب)، هذا الحديث حقيقي ويثير الجدل حول تطبيقه.

إن مضمون هذا النص ليس عذراً كافياً لنتغاضى عن المبادئ العليا في الإسلام التي تطالبنا باحترام عقيدة الغير، وحرية الضمير، وممارستهم لشعائرهم، ورفض الإكراه في الدين، من الواضح أنه من المستحيل السماح بناء كنيسة في مكة المكرمة أو المدينة المنورةح لأنها فضاءات مخصصة للمسلمين ولها صبغة مقدسة لكن المدن الأخرى ليس لها الوضعية نفسها.

للعلم أن الحكومة تستقدم وتسمح باستقدام المسيحيين للعمل على أراضيها، لذا نحن مجبرون بالاعتراف أن الحكومة السعودية تخالف المبادئ الإسلامية العليا في مجال الحقوق، وتكتفي بقراءة حرفية للنص، إن منع بناء كنائس في مدن إسلامية غير مطابق للإسلام، بالعكس مبادئنا تجبرنا على دراسة هذه الحالات وإيجاد الحلول لها، إذاً أردنا تطبيق الإسلام فيجب علينا محاربة أي شيء يتم في الخفاء، ومحاربة الرشوة وتهميش حقوق الآخرين وتجارة المخدرات، وأفلام الفيديو المخلة بالأخلاق، منع الآخرين من ممارسة عبادتهم لا شيء أمام ممارسة التجارة الممنوعة مع من يتسمون بالجشع وعدم التعقل والتجرد من الضمير والأخلاق الفاضلة.

أما في السودان فلا داعي لإعطاء الموضوع أكثر من حجمه، ليس هناك مشكلة تتعلق بأقليات دينية، سواء كانوا روحانيين أو مسيحيين، فهي حرب أهلية سياسية أسبابها ترجع إلى العهد الاستعماري البريطاني للمنطقة. هناك مشكلات دون شك وهناك تفرقة فهذا صحيح، ويجب التنديد ، والتنديد بوضوح بكل تجاوزات السلطة بالخرطوم، وعملياتها القمعية، ولكن هذا لا يعني قبول أي تحليل موجه بصفة أيديولوجية، لقد تنقلت في المنطقة ولا أوافق على بعض الخطب الصادرة في هذا الشأن التي تساندها أمريكة وبعض المبشرين المسيحيين الذين يريدون تهويل سياسة الخرطوم لأسباب سياسية، مهما كانت سياسة الخرطوم ويجب قوله بوضوح، فهي أقل قمعاً من سياسية جارتها مصر.

كيف يمكن التنديد بهذا والسكوت على الغير. فالحقيقة إن السودان غير مرغوب فيه لأنه يرفض الهيمنة الأميركية في المنطقة، بينما

مصر والمملكة العربية يسايران السلطة الأمريكية، أنا لا أوافق أبداً على هذا الانحياز في تقويم الآخرين وفرضه علينا، المعيار الحقيقي المعتمد اليوم لتقويم نظام ليس استبداد هذا النظام بل استسلام هذا النظام للهيمنة الإمبريالية، إذاً استسلم نظام ما حتى لو كانت سياسته دكتاتورية، أعداؤه يصبحون أعداءنا، حتى لو كانوا ديمقراطيين، المهم أن تعرف كيف تقدم الأشياء.

* الرق

جاك نيرنك:

لنتطرق إلى العبودية الآن التي تعبّر عن التفرقة؛ لأن الإنسان يعامل مثل الحيوان، للعلم أن الرق لم يتم استنكاره أو تحريمه في بداية القرن السابع، كان الرق منتشراً في كل أنحاء العالم في بداية النظام الإقطاعي بأوروبة، كان هناك نوع من الرقّ في أوروبة لا يختلف عن العبودية التقليدية. فهو نوع من المعيار الاجتماعي مرتبط ببعض الحالات الاقتصادية، غاية أي عقيدة دينية هو التنديد بكل ما هو خارج عن المعايير العامة، والسبق في ذلك إذاً أمكن.

ماذا يقول القرآن بخصوص الرق؟ هل القرآن والسنة أو القضاء تمكنوا شيئاً فشيئاً من تقليص الرقّ، أو التخلص منه؟ وهذا ما حصل في بعض البلدان، ولا ينطبق ذلك على بلدان أخرى.

هل استخدام العمالة الأجنبية في المملكة العربية السعودية في الأعمال المنزلية لا يعد ظاهرة من ظواهر العبودية؟

obeikan.com

طارق رمضان:

عندما جاء القرآن عن طريق الوحي، في القرن السابع، كان الرقّ موجوداً في الجزيرة العربية، انطلاقاً من هذا الواقع، كان من الواضح أن كل التعليمات القرآنية، حتى مثال الرسول ﷺ في الإسلام كانت غايتها إدخال إصلاحات في هذا المجال، لم تكن الغاية التخلّص منه بالقوة فوراً بل تهيئة المناخ والتخلص منه بمراحل، العديد من التعليمات القرآنية جاءت أثناء هذه المراحل لتحديد الاتجاه العام، بالإضافة إلى تحديد مراحل التنفيذ.

فالقرآن والسنة السمحة يتحدثان عن المساواة بين الناس جميعاً، بدأ الصحابة بتحرير العبيد، وكانت التعليمات الخاصة بالكفّارة قد سنّت قوانين لعتق الرقيق، فالأشياء واضحة والقضاة لا ينفكون عن التذكير: إذاً كان الرقّ ظاهرة حقيقية في المجتمعات المعادية للإسلام، فقد تصبح هذه الظاهرة عائقاً لإقامة المجتمعات الإسلامية، كل شيء يؤكد هذه القراءة عندما نقوم بتحليل الوضع بالمدينة المنورة، فالوحي جاء في ظروف معينة لا يمكن فهم القرآن إلا بفهم هذه الظروف، ومن ثم استنباط التعاليم الأساسية، ليس هناك ما يدل على أن الإسلام وافق على الرقّ، بل العكس هو الصحيح، فالقضاة يفيدون أن الإسلام رسالة تحرير جاءت لتحرير المرأة والرجل وتخليص البشر من براثين العبودية.

أما بخصوص سؤالك حول ظاهرة العبودية في السعودية وبعض دول الخليج، ليس فيها التباس، فظاهرة العبودية هذه في التعامل مع الفلبينيين والباكستانيين وغيرهم مخالفة للأعراف والمبادئ

الإسلامية، فأنا لا أتفق معها على الإطلاق بناء على عقيدتي ومبادئ ديني الحنيف وضميري.

جاك نيرنك:

بخصوص ما تكرمت بشرحه عن المساواة خطر ببالي سؤال.

هل للعبد الحق في اعتناق الإسلام أو هل يجب تحريره ومن ثَمّ إسلامه وعدّه مسلماً؟

طارق رمضان:

لا، لا، يمكنه اعتناق الإسلام، والكثير من العبيد اعتنقوا الإسلام عند نزول الوحي وبعده، لكن العقيدة قد تساعدهم في تحريرهم، فاكتمال العقيدة يقودهم نحو الحرية، هذا ما فهمه الصحابة رضوان الله عليهم الذين حرروا عبيدهم، تكفيراً عن ذنوبهم، أو لحثّ المجتمع على نشر الحرية بين أفراده.

جاك نيرنك:

صحيح أن المجتمعات التي تعاني من الفقر والتخلف تشمل حالات تشبه حالة الرقّ، يجب التحدث بوضوح: هناك العديد من الشعوب يعانون من سوء المعاملة مثلهم مثل العبيد، فهذه الظاهرة منتشرة لدى العديد من الشعوب، ويمكن تشبيهها بالرق، بعض السلطات الإسلامية تندد بهذا الواقع لكن ذلك يبقى غير كاف، فالكثير من الأنظمة قاسية ولا تولي أهمية كبيرة لحرية الرأي.

obeikan.com

لذا فنحن مطالبون بأوروبة بإفشاء الحقيقة والتنديد بالرعب الذي يتم ارتكابه باسم الإسلام، إن سوء المعاملة التي تتعرض لها العمالة المنزلية بالخليج والاتجار بهم مخالفة لتعاليم الإسلام، يمكن إضافة أن هيمنة الدول الكبرى على العالم هو نوع من العبودية يشمل ثلثي سكان المعمورة، هذا أيضاً لا يمكن السكوت عليه، إذاً أردنا التنديد بالبعض فلا يجب السكوت عن الآخرين، كلاهما يستحق التنديد، للتذكير أيضاً معاملة الأطفال في العالم وعدم السكوت على تشغيل هؤلاء الأطفال.

جاك نيرنك:

لو رجعنا إلى الرسول ﷺ وما أحدثه من إصلاحات في اليهودية والمسيحية، فهذا أفضل عمل قام به: تخليص التقاليد اليهودية من التعصّب القومي دون الوقوع في شرك الهيلينية التي لوّثت المسيحية الغربية.

عند الخروج من هذه الدائرة ومحاولة إقناع البعض باعتناق دين غير دينه، سوف نصطدم بصعوبات كبيرة، إقناع المشركين أو الروحانيين لاعتناق دين ما صعب جداً، لابد من مرور قرن لمحو آثار الوثنية وأسسها التي تتفجر من مسام المجتمع، كان من السهل على الرسول ﷺ الانطلاق من قاعدة اليهودية والمسيحية، إذاً فالإسلام استطاع أن يحقق نتائج أفضل في العراق أو مصر أكثر مما حققه مع البدو أو الطوارق، هذا ما يفسر -دون مبرر- التخلف الحاصل في موريتانيا، والسودان والجزيرة العربية.

* إقامة الحد

جاك نيرنك:

لنتطرق الآن إلى العقوبات. الغرب منزعج دائماً من العقوبات التي يتم تنفيذها على الواقع، إني أستشهد في ذلك بما قاله حفيدي الذي عمل بأحد الفنادق في الرياض، إن أحد الفلبينيين الذي يعمل في ترتيب الغرف بالفندق سرق نقوداً من حقيبة إحدى المضيفات التي تعمل بالخطوط الجوية الجزائرية، فتم تنفيذ الحد فيه بقطع يده، وخلاصة ما قاله حفيدي: ليس هناك بلد آمن أكثر من هذا البلد، يمكنك ترك أي شيء في أي مكان، فلا خوف أن يمسه أحد.

من الطبيعي أن من يوجد بالصحراء، ويسرق شيئاً ما، يمكنه قتل شخص ما، هذه هي العدالة التي نشاهدها في أفلام رعاة البقر حيث ينفذ الإعدام في من سرق حصاناً، وهذا منطقي أيضاً؛ لأن من يسرق حصاناً يمكن أن ينهي حياة من لا يملك حصاناً، لكن في مدن حديثة مثل المدن التي شيدتها المملكة العربية السعودية يبدو ذلك مزعجاً جداً.

إذاً ما هو موقفنا من هذه الحدود؟ هل هو عقاب لا بد من تنفيذه؟ وهل ذلك تعبير عن الإسلام؟ حديثاً قام الباكستان والسودان بتطبيق الحد غير الموجود في بقية الدول الإسلامية، كيف يمكن الإشارة إلى المصادر الدينية والقيام بتطبيق الحد باسم القرآن؟

طارق رمضان:

ميّزة هذا السؤال أنه واضح، لذا يجب الإجابة عليه بوضوح.

obeikan.com

إن الإشارة إلى بعض الحدود ومنها الحد الذي يقام على السارقين هي حدود وردت فعلاً في القرآن، لقد رأينا أنه بخصوص مسائل أخرى لا يمكن تنفيذ ما ورد بخصوصها حرفياً دون مراعاة المجتمع والظروف التي حصلت فيها.

فالمهم هو تطبيق العدالة وإعطاء كل ذي حق حقه؛ لأن بسط العدالة والمساواة في مجتمع ما يبرر الشدة التي تنفذ بها هذه الحدود، لقد حصل جفاف شديد في عهد الخليفة عمر بن الخطاب فاضطر عمر إلى وضع حد لتنفيذ هذه الحدود؛ لأن تنفيذها في هذه الظروف مخالفة لتعاليم الإسلام. بمعنى آخر لا يحكم على السارق إلا عبر الوضع الذي يعيشه ويعيش فيه، فالمرء عندما يسرق من أجل البقاء فلا يعده القرآن سارقاً، طبعاً هو مخطئ يجب ردعه ولكن ليس بتنفيذ الحد فيه.

لذا، فتنفيذ عقوبة الحد في السارق اليوم تعد مخالفة للإسلام لعدم توافر أحد شروطها. لقد ورد أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه هدد أحد الأغنياء الذي جاء يشتكي أن أحد عمّاله سرقه، فسأل عمر العامل عن سبب إقدامه على السرقة، فأجاب أن رب العمل لا يعطيه ما يكفيه لسد حاجته مما أجبره على السرقة، فالتفت عمر إلى رب العمل وهدده بمعاقبته بدل من معاقبة هذا المسكين، وقطع يده إذاً لم يوفر له ما يكفيه لسد حاجته، هذا بعيد كل البعد عن تصرف بعض الحكام مع شعوبهم ومغالطتهم.

يجب أيضاً إضافة بعض الشروط الموضوعية التي يتعرّض لها القضاة: عملية الابتزاز يجب أن تتم تحت التهديد بالعنف والمبلغ

المغتصب يجب أن يفوق مبلغاً محدداً، كل هذه الشروط تم تحديدها منذ بداية تنفيذ الحدود، وقد تم إحصاء (10) حالات تم فيها تنفيذ الحد أثناء خمس القرون الأولى من صدر الإسلام.

فكانت الحدود حالات استثنائية، في عهد كانت البنية الاجتماعية أفضل بكثير مما نحن عليه اليوم من فقر وفروقات اجتماعية وتهميش.

فالحالات الموضوعية اليوم هي التي تحدّد الأولويات والالتزام بتطبيق الشرع وفقاً للتعاليم الإسلامية: محاربة الفقر، الاعتناء بالتربية، إصلاح المؤسسات، بما فيها المالية والاقتصادية والنهوض بها في مراحل لتحقيق العدل والعدالة الاجتماعية، كل تطبيق آخر مبني على العقاب وإقامة الحدود لا فائدة منه؛ لأن مثل هذا التصرف هو مناورة سياسية لبعض السلطات لتثبيت أقدامهم لدى شعوبهم.

هناك مشكلة أخرى يجب التطرق إليها. الحكومات تعرف مدى تمسك شعوبها بالإسلام، لذا كانوا يستغلون سذاجتهم وتصديقهم بكل ما هو مرجع لصالحهم، من جهة أخرى، فهم يعرفون ما يكنّه الشّعب والمثقفون وحركات أخرى من كره إلى الغرب، فتستغل الحكومات ذلك لبسط نفوذها وتبرير العمليات القمعية التي تقوم بها: يتم منع شيء ما وقمع مرتكبيه بدعوى أنها ظاهرة متفشية في الغرب.

هذا هو الإسلام، هكذا يتم إيهام الشعوب بأن الغرب إذاً تصرف بصفة قمعية فهذا يدل على أنه في الطريق الصحيح، وهذا تفكير مزدوج، إذاً كان الغرب متسامحاً حيال شيء ما، فالمسلمون يواجهونه

بالقمع، هذا ما يجب محاربته، والابتعاد عن هذا المنطق المزدوج وإقامة مجتمع تسوده العدالة والمساواة ينبثق من الداخل.

جاك نيرنك:

حتى يتضح لنا كل هذا، لنفرض أن كل هذه الشروط التي أشرت إليها متوافرة، سوف نجد أنفسنا أمام وضع يسوده العدل، وخال من الفساد، ويتسم بالعدالة الاجتماعية، بالرغم من كل هذا فلا تنقطع السرقة، وقد يستمر السارق في السرقة؛ لأنه كسول، أو لأن ذلك مجرد عادة سيئة، أو لأن السرقة من تقاليد المحيط، هناك في كل الدول رجال أقوياء، يستطيعون إرشاء الغير وجني الأموال من ورائهم، وهؤلاء هم رجال يعملون بالسلطة والنفوذ والمال أيضاً.

في هذه الحالة، وفي دولة مسلمة نموذجية هل يجب تطبيق الحد في مثل هؤلاء؟ أو هل نكتفي بسجنهم فقط؟ هل القرآن لا يعترض على هذا التطور؟

طارق رمضان:

لنبقَ واقعيين، هذا المجتمع النموذجي الذي أشرت إليه الذي يتسم بالعدل والمساواة هو ما نصبو إليه، حتى يتحقق هذا الحلم يجب أن تتوافر الشروط الثلاثة التي أشرت إليها.

مثل ما قلت قبل قليل، في عهد الرسول ﷺ، الذي يعد أفضل ممثل للمجتمع الإسلامي النموذجي، وحتى بعده بأربعة قرون، بقي

تنفيذ الحد ساري المفعول ولكنه كان قليلاً جداً، بالرغم من ذلك لا يمكن لأحد إلغاء آية وردت في ذلك؛ لأن الحد شرعه الله عز وجل وشروطه واضحة.

منذ بداية الوحي، وبناء على مثال الرسول ﷺ، وكيف قام بتسيير مجتمعه (النموذجي) نفهم أنه بدل أن يجعل منا جلادين قام الله عز وجل ببعثها لنتحمل مسؤوليتنا لإصلاح مجتمعنا وطلب منا بذل كل ما نملك من طاقة لتحقيق مجتمع يسوده العدل والعيش السليم، لتصبح السرقة ذنباً خطيراً، في مجتمع أعطى كل ذي حق حقه، مجتمع لائق يجد فيه كل شخص مكاناً لممارسة حياته اليومية بعز وكرامة، العقاب يلعب دوراً ردعياً مهماً، وله دور تعبوي مهم أيضاً: ليس هناك كسل أمام المهانة وانعدام العدل.

إن الحدود أصبحت غير قابلة للتطبيق وغير مقبولة من كل شعوب العالم، لكن يمكن تطبيق الحدود على أولئك الحكام الطغاة الذين يبذّرون أموال الشعب ويسرقونها، هؤلاء الحكام الذين يعرّضون شعوبهم إلى الإهانة والقهر، كل هؤلاء الحكام الذين يفتحون حسابات بالمليارات في البنوك السويسرية وغيرها من البنوك الغربية، كل هؤلاء اللّصوص (المتحضرون) كلهم يستحقون تنفيذ الحد فيهم، فالشروط متوافرة وكاملة.

نحن نعرف أنه من الصعب تنفيذ الحد اليوم، كما نعرف أيضاً أن هناك أكاذيب وألاعيب، لكن القرآن يلزمنا بالتصدي لها ورفض

الأنظمة التي يفرضها علينا هؤلاء (اللصوص المحترمون)، إذاً كانت العدالة غائبة في هذا الكون فسوف تكون حاضرة في العالم الآخر، إن شاء الله.

جاك تيرنك:

خلاصتك أنه سوف نشاهد يوماً ما دولاً إسلامية يسودها الرخاء ويتم إيقاف تنفيذ الحدود تلقائياً، هناك دول إسلامية لا تطبق الحد حالياً، حتى وفقاً للقانون لا يمكن إقامتها لأنها سوف تعد جريمة، من بين هذه الدول التي لا تقيم الحد تونس وتركية.

طارق رمضان:

لقد تكملنا عن قبل على تونس وتركية، سوف أقول ثانية وبصراحة ما هو ظاهر بهذين البلدين وبلدان أخرى تخفي الواقع بخصوص حقوق الإنسان للمرأة والرجل على كل مستويات المجتمع، هناك تعذيب وإعدام ينفذ في الخفاء داخل السجون، وهذا أبشع من الحدود التي نعارضها وتنفذ في الساحة العامة.

هذه الأنظمة وضعت لإيهام من لا يرغب معرفة ما يدور في بعض البلدان، ولخداع حكومات الشمال ومثقفيهم.

هذه الأنظمة لا تقيم الحد في السارق في الساحة العمومية، ولكنها تنفذ الإعدام، ولا تحترم حقوق الإنسان، ويتم كل ذلك بسرية مطلقة: يا له من بديل جميل.

obeikan.com

الحوار بخصوص الحدود هو حوار وهمي، والبدء بالعقوبات يعد خيانة لأن ذلك يشبه الخيار الدكتاتوري، لا طالبان، ولا المملكة العربية السعودية، ولا تونس، ولا تركية تعد نماذج يقتدى بها، يجب التنديد والتصدي، لكل الانحرافات ومقاومتها.

إذا كنا نريد احترام تعاليم الدين الإسلامي، علينا إجراء إصلاحات تحترم أربعة اتجاهات أساسية: بسط العدالة الاجتماعية، مشاركة الشعب واحترام خياراته، إرساء التعددية، ودولة القانون، كل النصوص الأساسية للإسلام توجهنا نحو هذا الاتجاه، هذه هي الميادين التي توجب الصرامة، والشدة، والحزم.. أما الباقي فلا معنى له.

جاك نيرنك:

لنتناول الآن عقاباً آخر، أعتقد أن المرتد هو الحالة الوحيدة التي لا يغفر الذنب فيها؛ لأن ذلك كفر، وهذا هو الذنب الوحيد الذي جزاؤه نار جهنم؛ لأن المرتد يرفض الله بداخله، الإشاعة، أو الحقيقة التي تجوب الغرب تريد تنفيذ الإعدام في كل من يرتد عن الإسلام.

هناك مثال واقعي حصل قريباً، وهو ارتداد سلمان رشدي، السلطات الدينية الإيرانية عدّت آياته الشيطانية كفراً، لقد تم الحكم عليه بالإعدام في ظروف تعد غامضة بالنسبة للتفكير الغربي، أولاً، فهو ليس مواطناً إيرانياً، فهو مواطن بريطاني، ثانياً لم يرتكب هذه المخالفة في الأراضي الإيرانية، مع ذلك يقوم شيوخ إيران بإصدار فتوى تبيح لأي إنسان تنفيذ الإعدام في رشدي، ويعدون بتقديم مكافأة قدرها مليون ونصف مليون دولار لمن يقوم بعملية التنفيذ.

هذا يشبه عدالة رعاة البقر، حيث يوجد صائدو المكافآت، لعدم وجود الشرطة آنذاك. ولكن في حالة سلمان رشدي، هناك شيء غريب، يحاكم شخص ويحكم عليه بالإعدام دون ارتكاب جريمة حقيقية، ذنبه الوحيد هو كتابة كتاب، هذا الحكم فيه إزعاج كبير، كيف يحكم عليه بالإعدام من طرف بلد لا ينتمي إليه، ولا يوجد فيه أصلاً، لذا ليس هناك محاكمة أصلاً، أي شخص يمكنه تنفيذ الإعدام في رشدي واستلام مكافأة كبرى.

لقد جمعنا كل هذه العناصر، سوف تعطينا فكرة واضحة عن العدالة في إيران، مع العلم أن إيران لا تعد من الدول المتخلفة، نحن لسنا أمام مجموعة من البدو أو حفنة من الطوارق؛ لأن إيران من الحضارات القديمة، وربما أقدم حضارة في العالم.

طارق رمضان:

أسئلتك تمس عدة ميادين، لذا يجب دراستها واحدة واحدة.

الميدان الأول خاص بالأفراد، خاص بالشخص المرتد عن دينه.

الكثير يقولون إن الإسلام يمنع الارتداد بناء على فتاوى بعض العلماء الذين يتمسكون بالحديث الذي يقول: (من بدّل دينه فاقتلوه)، هذا التمسك الحرفي في قراءة الأحاديث موجود ولا يمكن تجاهله؛ لأن بعض العلماء يتمسكون حرفياً بالمعنى الأول.

علماء آخرون وأثناء قرون اقترحوا تأويلات مختلفة لهذا الحديث، بالرجوع إلى الظروف التي أجبرت الشخص على الارتداد.

ماذا إذاً؟

عند نقدهم لهذا النص، يرجعون إلى الخلافات التي كانت سائدة في المدينة المنورة. بعض الأشخاص كانوا يعتنقون الإسلام، ويتسللون داخل المؤمنين، للحصول على بعض المعلومات ثم يرتدون عن الإسلام ويذهبون لتسليم هذه المعلومات إلى أعداء المسلمين، فهؤلاء هم منافقون استغلوا الدين للتجسّس على الإسلام، تصرفهم هذا فيه خطر على المجتمع الإسلامي، لذا تم الحكم عليهم بالقتل لأنهم خونة.

من جهة أخرى لا ننسى أن الرسول ﷺ كان محاطاً بمنافقين مشهورين مهمتهم الإأثناء بتوازن المجتمع الإسلامي الحديث الولادة، كان بعض أصحاب الرسول ﷺ يريدون التخلص منهم لوضع حد لمؤامراتهم، وقد طلبوا مراراً وتكراراً تنفيذ الإعدام في أحد المنافقين اسمه أُبي، فكان الرسول ﷺ يعارض ذلك حتى تثبت إدانته بارتداده ومحاولة الهروب إلى العدو.

هناك حالة أخرى، لم يتدخل فيها الرسول صلى الله عليه وسلم لإيقاف من يريد مغادرة المدينة والذهاب إلى مكة، وفقاً لميثاق الحديبية كل من يغادر المدينة إلى مكة يمكنه البقاء فيها، يفهم من هذا أن كل من يريد مغادرة المدينة يبدي انتماءه وانضمامه إلى أهل مكة وبهذا يعلن التخلي عن عقيدته، حصل هذا في حالة السلم، لذا لم يحاول الرسول ﷺ إيذاءهم أثناء هروبهم أو بعده، وحتى عند دخوله مكة وهو منتصر.

لا أريد هنا استعراض كل الحالات التي طرحها العلماء على طاولة النقاش، ولكن على ضوء الأمثلة التي تطرقت إليها وأمثلة أخرى يمكن الإشارة إلى أن العلماء قالوا في ذلك إن كل من يرتدّ سواء كان امرأة أو رجلاً ولم يخن الإسلام والمسلمين فيما بعد لا يدخل ضمن المعنيين بالحديث المذكور آنفاً، هم يستشهدون في ذلك بالآية القرآنية التي وردت في هذا الشأن: الله وحده هو من يحكم عليه، المهم هو احترام الدين الذي يريد المرء أن يرتد عنه واحترام مشاعر من يتمسك به.

والآن يمكن التطرق إلى سؤالك الثاني الخاص برشدي.

إنه لا يعد نفسه مسلماً وهذا من حقه، لكن المشكلة هي تعرضه فيما بعد إلى شخصية الرسول ﷺ وأشياء أخرى يعدها المسلمون جديرة بالاحترام، ماذا تقول حيال ذلك؟ لقد عارضت منذ البداية الفتوى الصادرة من طرف إيران، وعارضتها بصراحة ووضوح.

هذه المشكلة لها شقان: من جهة للتعبير عن طابعه الإسلامي قامت دولة بأخذ موقف سياسي أكثر من إسلامي شكلاً ومضموناً، ومن جهة أخرى قامت بعض الحكومات وبعض المثقفين السعداء بالتغني بمبدأ الحرية وحرية التعبير والتنديد بالإسلام المناهض للتقدم والمعروف بتهديده للغرب المناصر للحرية.

إن قرار الحكومة الإيرانية تم اتخاذه بعد أشهر من تاريخ صدور كتاب رشدي، وهو قرار سياسي بحت. بكل وضوح الحكومة الإيرانية أرادت بذلك جني بعض الأصوات إثر التعبئة التي حصلت في باكستان

أو في برادفور ببريطانية أو في أماكن أخرى في العالم الإسلامي، كانت تظن أنها بهذه الطريقة سوف تثير الشعوب الإسلامية فيتمردون على أعداء الإسلام.

لكن ليس هناك في الإسلام ما يدعو للحكم بالإعدام عشوائياً، بالإضافة إلى تقديم مكافأة مهمة لمن يقوم بالتنفيذ خارج إطار القانون، لا يمكن أبداً تطبيق تعاليم الإسلام بهذه الطريقة.

مهما بلغت قيمة كتاب رشدي، فأنا عبرت عن معارضتي للفتوى الإيرانية، ولا أتردد أن أقول إن هذا الكتاب سخيف، وأن استفزاز رشدي للمسلمين حقير، خاصة وأنه يعرف جيداً أن كل فئات الشعوب في العالم شديدة التأثّر، وسريعة الانفعال عندما يمس أحد مقدّساتها، أعتقد أنه يجب تعليم الشعوب التريث واتخاذ الحيطة من مثل هؤلاء المستفزين، لكن تهكّم رشدي وفسوقه ليست الوسائل المناسبة لاستفزاز الآخرين.

ليس هناك سبيل آخر غير الحوار والمفاهمة: عندما يشعر الرجل أو المرأة أنها جرحت، أو أهينت في العقيدة وفي الذات، ليس هناك سلاح سوى اللجوء إلى الحوار وتوضيح الأشياء، فهذه هي حرية الرأي كما أتصورها وأفهمها.

منذ عدة سنوات، قام المستشار الإداري لمدينة جنيف بمنع عرض مسرحية فولتير (محمد أو التعصب) عندما رجعت من السفر طلب مني إبداء رأيي حيال ذلك، فقلت له كان بإمكان المخرج أن يأخذ كل وقته لتوضيح له الغاية من هذا العرض، لا يجب منع هذا العرض بل يجب

تقديم شرح واف عن الغاية من ذلك وخاصة في هذه الظروف الملتهبة بين الأديان والحضارات. كل تدخلاتي كانت في هذا الاتجاه: تجنب الاستفزاز، لقد فاض الكيل وزاد عن الحدود المقبولة، فالبعض كان مستعجلاً للتنديد بضيق تفكير الآخرين، فرأوا في ذلك تعبيراً للإسلام والأصوليين، إسلام ذو صبغة رجعية على الطريقة (الإيرانية).

بدأت الصورة تتضح وتنتشر وتوزع باسم الدكتاتورية الجديدة ودكتاتورية الأمر الواقع: في الأوساط المثقفة، المعادلة لا غبار عليها: (إذاً كنت متحضراً وعصرياً، إذاً فكل من يخاطبني غير متفتح ورجعي) وخاصة إذاً كان من يخاطبني مسلماً، أما أنا فلا أعد تلك المسرحية إلا نصاً من النصوص التي كنت أدرّسها.

هناك نقطة أخيرة يجب التطرق إليها. إن حادثة رشدي أسعدت وسائل الإعلام وعمّقت الفجوة بين الحضارتين، البعض سعداء ولا يكفون عن إشعال النيران، إن حرية التعبير حق من حقوق الإنسان يجب الدفاع عنه بكل ما نملك من قوة وطاقة، ولكن أريد أن أذكّر من يدافع عن حرية التعبير أن الملايين من أمثال رشدي يقبعون في كل سجون العالم، بما فيهم سجون العالم الإسلامي. فهم عرضة للاضطهاد والتعذيب داخل السجون: هم مثقفون مسلمون يموتون بصمت داخل السجون السورية، وفي تونس، ومصر، وإسرائيل، ودول أخرى، كل هؤلاء حكم عليهم بالإعدام لأنهم استخدموا العقل والقلم. أريد من جهتي سماع من يدافع عن رشدي ورأيته وهو يدافع أيضاً عن كل هؤلاء المثقفين المجهولين الذين امتلأت بهم سجون العالم أجمع وجرمهم الوحيد هو

التعبير عن أفكارهم، إلا إذاً كان دفاعهم أيديولوجياً وموجهاً سياسياً، نريد أن نعرف إذاً كان المقصود هو الدفاع عن رشدي فقط أو الدفاع عن الحق، كل هذا لا يشرف.

*** الجهاد في سبيل الله**

جاك نبرنك:

لنختم حديثنا بما يتصوره الإسلام لحقوق الإنسان ومنها حقه في الجهاد، إن هذا قرار خطير لأنه يدعو إلى العنف المنظم ضد الأجانب، كل ثقافة لها نقاط قوة ونقاط ضعف. إن تصور القتال لدى المسلمين يدور حول كلمة غير مفهومة في الغرب، ألا وهي كلمة الجهاد التي يترجمونها (بالحرب المقدسة)، كلمة (الحرب المقدسة) فيها شيء من المبالغة في وصف المسلم وهو يشارك في هذه الحرب طالباً الاستشهاد للظفر بالجنة، ومعاشرة حور الجنة المهيجة للحواس التي تذكرنا بأساطير الأولين، تلك هي صورة المسلم المجاهد في الغرب، هل يمكنك إعطاؤنا تعريفاً صحيحاً لهذه الكلمة؟

طارق رمضان:

إن كلمة جهاد أصعب ما يمكن فهمه في الغرب، وتشكل هذه الكلمة الحجر الأساسي لسوء التفاهم الحاصل بين الغرب والإسلام، فالغرب يميل إلى فهم مصطلحات الثقافات الأخرى بالرجوع إلى المراجع المنتقاة من تاريخه وحضارته، فهو ينظر إلى الجهاد في الإسلام مثل ما ينظر المسيحيون إلى

الحروب الصليبية، هذا هو تصور الغرب لكلمة جهاد، أي الجهاد في سبيل الله، أو الحرب المقدسة، لكن الواقع غير ذلك، ليس هناك في مصطلحنا ولا في حضارة الإسلام ما يُماشي الحرب المقدسة التي تخضع لسلطة الكنيسة أو للعقيدة أو الحرب التبشيرية المبنية على الإكراه.

لنرجع إلى مصطلح الكلمة وأصلها، إن أصل الكلمة هو جاهد ومعناه (بذل مجهوداً)، كثير من العلماء الكبار أشاروا إلى أن هذه الكلمة لها أكثر من ثمانين مدلولاً في التعاليم الإسلامية، الميدان الأول هو ميدان الفرد، كل إنسان يشعر أن في داخله تيارات يمكن تسميتها بالتيارات السالبة، منها العنف، والغضب، الجشع إلخ، المجهود الذي تبذله المرأة أو الرجل لمواجهة هذه التيارات هو الجهاد: هذا الجهاد الذي يسمونه في العامية (جهاد النفس)، جهاد النفس هو مركز التفكير الإسلامي لأنه يمثل مجهوداً متواصلاً يبذله كل فرد للتحكم في نفسه، والوصول إلى أعلى فضيلة إنسانية ابتغاء وجه الله ومرضاته.

هناك مفهوم آخر لكلمة جهاد ألا وهو القتال، كل ما قلناه بخصوص الجهاد هو أساسي لأن المبدأ هو نفسه: مثل ما يبذل المرء مجهوداً لمقاومة نفسه ومحاربة العنف الذي يتخلله، أو الغضب الذي بداخله، تبذل المجتمعات مجهوداً لمقاومة من يعتدي عليها ويحاربها.

أثناء الثلاث عشرة سنة الأولى من نزول الوحي، قاوم المسلمون كل الاضطهاد بطريقة سلمية، وعند الهجرة إلى المدينة ولما اشتدت الاعتداءات عليهم، وتكاثرت الاشتباكات جاءهم الأمر بالقتال،

فالقرآن واضح في ذلك: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَـٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا۟ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ سورة الحج آية 39.

﴿ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ﴾ سورة الحج آية 40.

انطلاقاً من هاتين الآيتين وآيات أخرى، ووفقاً للسنة السمحة، تم استخلاص بعض المبادئ الأساسية المتعلقة بالحرب، ولا يمكن تحليلها بصفة شاملة، ولكن يمكن التطرق إلى ثلاثة محاور:

1- الحرب مسموحة في حالة الدفاع عن النفس إذاً تعذر إيقاف المعتدين بكل الوسائل السلمية، القرآن يقول في ذلك: ﴿وَإِن جَنَحُوا۟ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا﴾ سورة الأنفال آية 61.

2- يسمح القتال في حالة الاضطهاد، عند عدم احترام حرية الرأي وحرية التعبير أو عند اغتصاب البيوت أو الممتلكات.

3- تسمح المقاومة عند مساندة كل من يتعرض لمعاملة غير عادلة: وهو حق التدخل المسموح بشرط عدم وجود (اتفاقية عدم اعتداء) مع المعتدي؛ أي الطرف الآخر.

لا يمكن لي تحليل كل هذه النقاط وتفصيلها، ولكن ما يمكن استخلاصه هو أن الجهاد هنا معناه المقاومة، إنه يمنع على المسلم الدخول في حرب من أجل جمع الثروة، أو اغتصاب الأراضي أو من أجل الاستيلاء على السلطة، كما لا يمكن المحاربة من أجل أسلمة الآخرين بالإكراه، فالنص القرآني واضح (لا إكراه في الدين)، إذاً اتضح أن

ذلك حدث في التاريخ الإسلامي، فتلك لم تكن القاعدة ولكن مهما كان الأمر فهذه الممارسات منافية لما ورد في التعاليم الإسلامية.

هناك شيئان بخصوص هذا الموضوع يستحقان التوضيح: القرآن مثله مثل السنة يحثان المسلم ويشجعانه على الجنوح إلى السلم، من بين أول كلمات تلفظ بها الرسول ﷺ عند قدومه إلى المدينة المنورة، بعد ثلاث عشرة سنة من الاضطهاد (يا أيها الناس، أفشوا السلام، وأطعموا الطعام، وصلوا الأرحام، وصلّوا بالليل والناس نيام، ادخلوا الجنة بسلام) حديث حسن صحيح.

السلام هو أحد أسماء الله الحسنى، كما هو من أسماء الجنة. للعلم أن الإسلام علمنا أن لا نكون أغبياء: الإنسان من طبعه ميّال إلى العنف لذا كان توازن العالم مرتبط بتوازن القوات، يقول القرآن في ذلك: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾ البقرة آية 251.

وهذا يعني أنه يجب على المرء أن يتحلى باليقظة، ويعرف أن الرجال قادرون على فعل أي شيء ولا شيء يعترض سبيلهم ويقاوم إرادتهم عند الشدة.

القرآن يشجعنا على التنافس على فعل الخير، ولكنه يحذرنا من عدم الخلط بين السلم والطّيبة، والاستسلام والجبن أمام الظلم. ليس هناك سلام دون عدل وليس هناك عدل دون مقاومة للنيات السيئة والقوة والسلطة.

يجب إضافة ما يلي: إذاً لم نستطع منع الحرب بشتى الوسائل فتصبح هذه خاضعة لمبادئ دقيقة: لا يجب مقاومة الأمن بحمل السلاح، ولا يجب استعمال إلا الوسائل التي تتطلبها المعركة (هذا معناه أن القنابل النووية ممنوعة قطعياً)، أبو بكر الصديق، أول خليفة في الإسلام، بناء على توصيات الرسول ﷺ قام بتذكير قائد الحرب أسامة الذي كلفه بالقيام بحملة، أن لا يمس الشيوخ أبداً، ولا النساء، ولا الأطفال، ولا المتديّنين، ولا الحيوانات، ولا الأشجار المثمرة، ليس هناك في أسوأ أوقات الحرب ما يبرر العمل السيئ، فهذه التعليمات واضحة، شرف الإنسان يفرض عليه المقاومة أمام الإهانة وغير الإنسانية التي يتعرض لها البشر بسهولة واستمرار، فالجهاد يعّبر عن المقاومة وليس له أي علاقة بالحرب المقدسة أو التوسع والتبشير بالإكراه.

جاك نيرنك:

لا زال يتردد في أذنيّ إعلان الجهاد -هل هو أحد شيوخ الأزهر، أو آية الله إيران؟- وفي هذا الإعلان فتوى تقول: ابتداء من اليوم كل مسلم يجب أن يشعر أنه مجند للجهاد، ليس هناك سلطة دينية واحدة في الإسلام، بمعنى آخر لا يمكن لأي سلطة إعلان الجهاد حتى تنجر خلفه كل الشعوب الإسلامية، حسب ما أفهم، فهذه الإعلانات تصدر من طرف زعماء دينيين أو رموز ثقافية أو سياسية، ولكن لا يمكن أبداً الادعاء أن الإسلام في حالة جهاد، أي في حالة حرب مقدسة ينخرط فيها كل مسلم.

طارق رمضان:

لست أدري أين سمعت هذا النداء، ولكن من الواضح أن هذا الموقف ليس من مواقف تعاليم الإسلام.

هذا النوع من التأكيد المطلق الذي يريد أن يضفي صبغة القداسة على تحليل جيوستراتيجي لم ولن يكتب له النجاح في العالم الإسلامي، فما هو إلا عمل جماعات متطرفة تريد أن تخضع الجماهير الإسلامية إلى الإطار الضيق الذي تدور فيه تحاليلهم الخاصة، يجب دراسة كل حالة في إطارها الخاص، يجب قياس ما هي الفرص المتاحة لتجنّب المواجهة، إذاً تعذّر ذلك يجب تحديد طبيعة المقاومة التي يجب أن يلجأ إليها شعب ما، في زمن ما، وبوسائل معينة، في الوقت نفسه تتحدّد مسؤولية الأمة والمجتمع الدولي تجاه هذه المواجهة، نبدأ دائماً بإجراء تحليل محلي للانتقال إلى الاعتبارات الدولية، إلا في حالات استثنائية.

الكل يتكلم اليوم عن نزاع الحضارات، والحقيقة أن التدابير الشاملة وضعت في الواجهة: ليس هناك حرب ميدانية لكنها حرب ذات معنى أيديولوجي، هذا يغير كل التصورات وكل العوامل: مع ذلك هناك مشكلتان مختلفتان والوسائل القانونية لكل مشكلة لا يمكن أن تعبر عن حقيقة الآخر، هناك جماعات متطرفة تريد جرّنا إلى الميدان لاستعمال القانون الإسلامي بوساطة تصورات قديمة مثل (دار الحرب ودار السلام) ويقترحون رؤية مزدوجة للعالم: هذا التغير في المعنى غير شرعي، ضعيف وخطير في الوقت نفسه، التعاليم الإسلامية بناء على ما جاء في قانون الحرب لا تجيز ذلك ولا تسمح به.

أمام الغزو الثقافي الغربي وأمام تصادم الحضارات، إن أغلب الحركات الإسلامية لا تواجه ذلك بالأسلحة كما لا تفكر في الحرب بمعناها الصحيح.

بالنسبة لهم هناك الجهاد ولكن هذه المقاومة يجب أن تبدأ بترقية قيمهم، وهويتهم، بالتربية، والالتزام الاجتماعي، والمبادرة الاقتصادية.

في قلب الشعوب التي أنهكتها الدكتاتوريات المسلطة عليها، والفقر الذي أعياها يجب أن تقام مقاومة مستمرة لتحقيق التعددية وبسط الحرية، حرية التعبير، والتضامن بين الشعوب، هم يتكلمون فعلا عن الجهاد وهذا هو الجهاد الحقيقي.

جاك نيرنك:

لكن تبقى صورة الجهاد تثير الخوف والرّعب في الغرب، وما يخيف أكثرهم هؤلاء المسلمون الذين يضحون بحياتهم، هناك العديد من الكوماندوس الانتحاريين مثل ما حصل في بيروت ضد تجمعات القوات الأمريكية والقوات الفرنسية، في فلسطين أيضاً هناك عمليات انتحارية يومية، ولا ننسى انضمام المقاتلين الإيرانيين الذين انضموا إلى حزب الله في لبنان، للقيام بعمليات انتحارية دون مبالاة، لقد قامت إيران في حربها مع العراق باستخدام أطفال لاكتساح الألغام والسماح للجيش بالتقدم، كل هذا يزعج الغرب حيث لا يريد الفرد التضحية بحياته لأي سبب كان؛ لأنّ أي جندي له فرصة في النجاة، كل أنواع الانتحارات الشعائرية تثير تساؤلات في الغرب وتنشر الرعب فيه.

obeikan.com

طارق رمضان:

إني أتفهم هذا الخوف الذي تغذيه هذه الصورة الرهيبة التي تطرقت إليها، ولكن يجب تصنيف المشكلات. السؤال الأول يدور حول من يضحي بحياته من أجل قضية ما؟ في الغرب، أصبح الناس يتحفظون على معنى هذا المنطق، التضحية من أجل فكرة ما أصبح من التقاليد البالية، حول هذه النقطة بالذات، هناك تصورات مختلفة للحياة ومتناقضة: فالمسلم يتصور الحياة على أنها نعمة يجب التمتع بها مثل ما ورد في القرآن، ولكن دون المساس بالعدالة والشرف، يجب المقاومة باسم العقيدة، وباسم الضمير، مقاومة كل الضغوط، وكل الدكتاتوريات، وكل أنواع الاستعمار غير العادل، حتى لو أدى ذلك إل التضحية بحياته.

فهذه توصية من وصايا القرآن الكريم. ليس هناك رومنطيقية في المقاومة، أو رغبة في الاستشهاد، بل ذلك يدل بوضوح على معنى الحياة، والقيم التي يتحلى بها كل إنسان: كل من يذهب إلى أقصى الحدود في المقاومة والكفاح يسمّى شهيداً، حرفياً يدل ذلك على الشهادة.

ولكن هل هذا يعني أنه يجب التضحية بحياته وعمل أي شيء باسم العقيدة أو الضمير؟ هل يعني ذلك القيام بعمليات انتحارية ضد الأبرياء؟ أو إرسال أطفال لاكتساح الألغام للسماح للجيش بالتقدم؟ لا، لا، ليس هذا على الإطلاق، فالاختيار يتطلب أن يكون عمر من يرغب في

تنفيذ أي عملية هو سن الرشد، بالإضافة إلى توافر كل شروط الحرب التي ذكرناها آنفاً، وعدم التعرض إلى كل من لا علاقة له بالنزاع.

بعض الحكومات أو بعض المجموعات تقوم أحياناً باستغلال تحمس المؤمنين وجرهم للتضحية بحياتهم من أجل قضية مشكوك فيها وفي ظروف غامضة، فقد حصل ذلك قديماً وحديثاً والتاريخ يشهد على ذلك، يجب عدم الخلط بين الاستغلال والالتزام الحقيقي للدفاع عن معتقداته.

كم هم هؤلاء الذين أشرت إليهم وخاصة أولئك الذين يقاومون الدكتاتوريات يومياً من أجل عدالة أكثر وقد ينتهي بهم الأمر في النهاية إلى الإعدام؟ إن شجاعة هؤلاء وشرفهم هو شرف الإنسانية كلها لذا يجب مراعاة الظروف لتقويم الآخرين، يجب رفض المبالغة، والوقوف في وجه الطغاة دون خلط الأشياء وتبسيطها.

إنه من الصعب فهم أي عمل عقدي: ذلك يتطلب كثيراً من الوقت، كما يتطلب تصوراً داخلياً وأحياناً يتطلب منا الاعتراف بمحدودية فهمنا ومنطقنا، إلا إذاً قررنا أن أي شيء لا نفهمه هو غير معقول وفقاً لتطبيق معادلة البيّن فيها ينفي ويستبعد معنى أمل الآخرين.

جاك نيرنك:

مع ذلك هناك تناقضات أيضاً في الديانة المسيحية، عندما تم القبض على المسيح وعند مواجهته للموت، طلب من أنصاره المسلّحين

عدم المقاومة، هذا التصرف هو عكس تصرف الرسول ﷺ الذي يقاوم ويقاتل عندما يتعرض للموت، هذا ما يميز الإسلام المقاتل عن المسيحية، دين الألم، والتكفير، والفشل مع أنه عملياً يعد دين الشعوب الأكثر غزواً والأكثر عنفاً على وجه الأرض.

obeikan.com